

الفساد السياسي.. إخلال بالتوازن



«ما الذي يجري عندما لا تنصاع القوى السياسية الفاعلة لطلبات القوى المجتمعية الفاعلة، فتفقد بالتالي صفتها التمثيلية؟ إنها قد تميل، إذ يختلّ توازنها على هذا النحو، إلى جانب الدولة فتقضي بذلك على أول شرط من شروط وجود الديمقراطية الذي هو الحدّ من سلطتها. فإذا لم يحصل هذا الوضع، فإنّ بوسع المجتمع السياسي أن يتحرّر عندئذ من الروابط التي تربطه بالمجتمع المدني وبالدولة معاً. فلا تعود له غاية إلاّ العمل على تعزيز سلطته الخاصة. وهذا هو الوضع الذي تتفق معه الباريتو كرازايا [1] التي يندّد الإيطاليون بمساوئها وأضرارها بصيغ تستعيد إلى حد كبير أحكام الرأي العام في العديد من البلدان الأوروبية وبلدان أمريكا اللاتينية بدءاً بالبيرو وانتهاءً بالأرجنتين مروراً بالبرازيل. إنّ الرأي العام المذكور يتحدث بصورة مباشرة عن الفساد. والواقع أنّ هذه الكلمة أصحّ من غيرها إذا نحن سلّمنا بأنّ الديمقراطية ينبغي أن تكون تمثيلية، وبالتالي بأنّ القوى السياسية، وخاصة الأحزاب، ينبغي أن تكون في خدمة مصالح مجتمعية لا في خدمة أنفسها. : وبدون أن نأتي هنا على ذكر الفساد الشخصي لبعض القادة السياسيين، وهو فساد وصل إلى مصاف رفيعة في إيطاليا لكنه أدنى من ذلك في البلدان الأوروبية الأخرى، علماً بأنّه ظاهرة شائعة في العديد من البلدان غير الأوروبية، من اليابان إلى الولايات المتحدة، ومن الجزائر إلى فنزويلا، فإنّ أخطر أنواع الفساد على الديمقراطية هو ذاك الذي يمكّن الأحزاب السياسية من مراكمة موارد هائلة ومستقلة عن المشاركة الإرادية

لأعضائها بحيث يصبح بوسع هذه الأحزاب، من جرّاء ذلك، أن تختار مرشحيها للانتخابات وتؤمّن نجاح عدد منهم، ضاربةً بعرض الحائط مبدأ اختيار الحاكمين بحريّة من قبل المحكومين. وهل يسعنا أن نتحدّث عن ديموقراطية عندما تكون الانتخابات قائمة على دور الروتن بروجز[2]، كما كانت الحال في انكلترا خلال القرن التاسع عشر، أو على توزيع المال على المحافظات الريفية كما في اليابان، أو عندما تفرض الأحزاب الإيطالية خوّة باهظة على عدد كبير من العقود التي تبرمها المنشآت العامة؟ لقد أعرب قسم كبير من الإيطاليين في نيسان 1993، بمبادرة من ماريو سيني، عن شجبهم لهذا السستام الذي حوّل بلادهم إلى تانجانابولي من بادرة وهذه. والبرطيل الرشوة تسودها بلاد إلى أي بلغتهم يقولون كما (Tangentopoli) بواذر الدفاع عن الديموقراطية لا تحلّ كلّ مشكلات إعادة تركيب الحياة السياسية، لكنها تجعل من الممكن بناء الائتلافات السياسية التي تعرض على الناخبين خيارات حقيقية. لا أحد يماري في أنّ الديموقراطية لا وجود لها بدون أحزاب، بدون قوى سياسية فاعلة بالمعنى الحقيقي. كما أنّ من المستحيل على المرء أن يتحدث بجدّية عن ديموقراطية استفتائية. لكن الحزبُ قراطية تقضي على الديموقراطية إذ تنزع عنها صفتها التمثيلية، وتُفضي إما إلى الفوضى والهباء، وإما إلى هيمنة جماعات اقتصادية حاكمة، بانتظار تدخّل دكتاتورٍ ما. ويتعاطم خطر الحزبُ قراطية عندما يكون البلد الواحد بصدد الخروج من طور المجتمع الصناعي، وتكون القوى المجتمعية الفاعلة في طور التفكّك والضعف. في هذه الفترة العصيبة، هناك احتمال كبير بأن يصار إلى الاكتفاء بفهم الديموقراطية فهماً مؤسساتيّاً بحتاً، واختزالها إلى مجرد سوق سياسية مفتوحة، مما يؤدي إلى انحطاطها وتقهقرها. أما الاحتجاج والاعتراض على نظام الأحزاب فهو يمتاز، على العكس، بأنّه يدعو إلى استعادة المؤسسات الحرة لقاعدتها التمثيلية التي تفتقد إليها أحياناً كثيرة، بل كثيرة جدّاً. الها مش:

[1]- بالإيطالية في النص، أي حكم الأحزاب، أو الحزبُ قراطية Partitocrazia.

[2]- بالإنكليزية في النص، أي شراء الأصوات في المدن الإنكليزية الصغيرة boroughs rotten.

المصدر: كتاب ما هي الديموقراطية؟